الممارسة السياسية في النظام السياسي السعودي

دراسة تحليلية

د. محمد بن علي الكبيري
جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز

الملخص

تُعد الممارسة السياسية مبدأً من مبادئ الديموقراطية، وسنداً وحافظاً للحقوق وحريات الإنسان فهو من مبادئ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات .ولا شك أن عملية الممارسة السياسية في أي نظام يجب أن تخضع لمبدأي التدرج والاستمرار، حيث يراعي مبدأ التدرج درجة الوعي السياسي لدى الأفراد التي تؤهلهم لهذه الممارسة، والتي تحدد مساحة المشاركة السياسية التي يمكن إتاحتها لهم في ضوء هذا الوعي، حتى لا يُساء استخدامها بما يؤدي إلى الفوضى السياسية التي تؤدي إلى زعزعة المجتمع، والحقيقة أن تاريخ المملكة العربية السعودية السياسي شاهد على هذا التطور منذ نشأتها وحتى الآن، وهذا التطور في توسيع دائرة الممارسة السياسية وإن بدى للبعض بطيئاً، إلا أنه بطء محمود نظراً للطبيعة الخاصة للمجتمع السعودي. و فحوى ومدلول مصطلح الممارسة السياسية يختلف باختلاف الايدلوجية التي يستمد منه النظام أحكامه، فنجد أنه في الأنظمة التي تعتمد الشريعة الإسلامية مرجعية لها وعلى رأسها المملكة العربية السعودية محكوم بضوابط الشورى، ومن ثم فان الممارسة السياسية فيها تكون قاصرة على القضايا التي لم يرد فيها نص من الشارع الحكيم، وقد تناولت موضوع هذا البحث من خلال المنهج الوصفي التحليلي للنصوص والقواعد العامة المنظمة للمؤسسات الدستورية في المملكة العربية السعودية، منذ نشأتها وما طرأ عليها من تعديلات تستهدف إدخال المزيد من الإصلاح على هذه المؤسسات لدعم وتوسيع دورها الدستوري في صنع القرار السياسي، والتعبير عن أكبر شريحة ممكنة من أفراد المجتمع، وذلك من خلال مراعاة البعدين التكنوقراطي والجغرافي معاً في اختيار أعضاء هذه المؤسسات، والصلاحيات الممنوحة لها كمظهر من مظاهر المشاركة السياسية الفاعلة في النظام السعودي . وقد كانت دراستي متمثلة في الآتي :

المبحث الأول : الممارسة السياسية المؤسسية، وفيه مطالب:

المطلب الأول : مجلس الشورى . المطلب الثاني : مجلس الوزراء .

المطلب الثالث: المجالس البلدية . وأخيراً خاتمة البحث متضمنة أهم النتائج والتوصيات التي انتهت إليها الدراسة، ومن أهم هذه النتائج:-

١. أن مجلس الشورى بدأ بالانتخاب في مرحلة أولى، ثم جمع بين الانتخاب والتعيين في مرحلته الثانية، ثم في مراحله الأخرى بالتعيين .
٢. أن المملكة العربية السعودية إذ عرفت نظام انتخابات المجالس البلدية منذ تأسيسها، فإن المجتمع السعودي تبعاً لذلك قد مارس عملية المشاركة السياسية منذ زمن بعيد وليس حديث عهدٍ بتلك الممارسة كما قد يتوهم البعض.
٣. أن سلطة الوزير ذات طبيعة مزدوجة، فتارة رقابية، وتارة تنظيمية، وتارة سياسية .

ومن التوصيات :

١. أن قرارات مجلس الشورى حالياً وإن كانت غير ملزمة (إبداء رأي) فلا مانع مستقبلاً من جعلها ملزمة، وهذه هي المرونة التي تتميز بها الأنظمة في المملكة العربية السعودية، وما تقتضيه سنن التدرج في سن الأنظمة .
٢. من المستحسن أن يكون جميع أعضاء المجالس البلدية من المنتخبين ما عدا رئيس البلدية بحكم عمله، وذلك تمشيا مع التدرج والمرونة التي تمتاز بها أنظمة المملكة العربية السعودية، ولأن المجتمع قد وصل إلى درجة من الوعي السياسي تؤهله لأن ينال حقه في المشاركة السياسية في الانتخابات البلدية كاملاً، لذا أوصي المنظم بأن يأخذ ذلك بعين الاعتبار ويعطي المواطنين حق اختيار جميع أعضاء المجالس البلدية عن طريق الانتخاب في الدورات القادمة.

Abstract

Political practice is considered as one principle of democracy and it is also a tool for maintaining human rights as it is also one aspect of keeping equality between citizens of their awareness of their rights and duties. It goes without saying that political practice in any regime must go gradually as this gradual process must take into account political awareness for individuals that enables them for such political practice. Hence political participation that can be available in the light of this awareness must be identified and it has not to be misrepresented in which misuse of democracy will lead to political chaos. In fact, the political history of Kingdom of Saudi Arabia witnesses this gradual development since its establishment till now and this development in political participation is seen by some people as slow process, but such thing takes in to account the special nature of Saudi Society.

The terminological feature of "political practice" varies according to the ideological aspect of each regime and we can find that in Saudi Arabia the regime depends on Islamic Law and everything is controlled by Islamic law and political practice can be available only in case it is not included in the Islamic texts.

The researcher uses the analytical and descriptive method of the text and also takes into consideration general rules governing constitutional institutions in the Kingdom of Saudi Arabia since its establishment and constitutional amendments aiming to introduce more reform in these institutions to support and expand the constitutional role in political decision-making. Not only that but to take into account the viewpoints of great members of the community and to consider the two technocratic and geographical dimensions in selecting the members of these constitutions as a manifestation of the active political participation in the Saudi regime.

The study includes the following things:

The first section: political and institutional practice and this part has many tasks:

The first task: Consultative Council

The second task: Council of Ministers

The third task: Municipal councils

The conclusion of the research includes the most important findings and recommendations and the most important results are:

The consultative council first started with election in its initial step, then in the second phase it includes both free election and appointment and in the last stage is the appointment.

People in The kingdom of Saudi Arabia have known municipal election system since its founding; therefore the Saudi society has engaged in a process of political participation for a long time.

The authority of the minister is twofold; supervising, regulating and political authority.

Recommendations:

The resolutions of the Consultative Council are currently Non-binding (just as opinion), but in future such resolutions have to be taken into consideration and must be applicable in field. Thus this flexibility of gradual development in imposing systematic rule is one of the characteristics in Saudi System.

It is recommended that all members of the municipal council should be elected except the mayor because of the nature of his job. Everything should be in gradual and flexible way according to the privacy of Saudi system and that the society reaches to the status of awareness enabling it to get its rights in political participation in municipal elections. Therefore, it is recommended that it has to be taken into considerations that all citizens have the rights in selecting all members of the municipal council via election in the coming elections.

المقدمة

يُعد مبدأ توسيع قاعدة الممارسة السياسية هو جوهر الاصلاح السياسي لأي نظام، بحيث يُتاح لأكبر عدد من أفراد المجتمع فرصة المشاركة في صنع القرار السياسي، اذ أنه كلما أتسعت دائرة هذه المشاركة كلما أدى ذلك إلى تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع من جانب ، ومن جانب آخر عزز من شرعية السلطة الحاكمة بما يزيد من قدرتها على مواجهة الضغوط الداخلية والخارجية التي قد تواجه النظام الحاكم.[١] .وتُعد الممارسة السياسية مبدأً من مبادئ الديموقراطية وسندا وحافظاً للحقوق وحريات الإنسان من جهة، ومن جهة أخرى فهو من مبادئ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات. ولا شك أن عملية الممارسة السياسية في أي نظام يجب أن تخضع لمبدأي التدرج والاستمرار حيث يراعي مبدأ التدرج درجة الوعى السياسي لدى الأفراد التي تؤهلهم لهذه الممارسة، والتي تحدد مساحة المشاركة السياسية التي يمكن اتاحتها لهم في ضوء هذا الوعى، حتى لا يُساء استخدامها بما يؤدي إلى الفوضى السياسية التي تؤدي إلى زعزعة المجتمع، والحقيقة أن درجة هذا الوعى تتوقف بشكل كبير على نسبة التعليم، ومستوى الدخل، فكلما زادت نسبة التعليم، وارتفع الدخل كلما زاد وعى الأفراد ؛ بل وازدادت رغبتهم في مشاركه أوسع في صنع القرار السياسي لمجتمعهم. بينما يضمن مبدأ الاستمرار استدامة الاصلاح والتطوير في البنية السياسية للمجتمع حتى لا يوصف بالجمود الذي يضعف من شرعية السلطة نتيجة إصابة أفراده بالإحباط الناتج عن عدم المشاركة في الحياة السياسية لهذا المجتمع.

ومن أهم مظاهر الممارسة السياسية في المملكة العربية السعودية الانتخابات فهي من أهم أنماط الممارسة السياسية، والتي بدأ المجتمع في ممارستها انتخاباً وترشيحاً إلا أنه يجب التنويه في هذا الصدد إلى أن فحوى ومدلول مصطلح الممارسة السياسية يختلف باختلاف الأيدولوجية التي يستمد منه النظام أحكامه، ففي حين نجد هذا المصطلح في الأنظمة الوضعية يدور في فلك ما يسمي بالديموقراطية، نجد أنه في الأنظمة التي تعتمد الشريعة الإسلامية مرجعية لها وعلى رأسها المملكة العربية السعودية محكوم بضوابط الشورى، ومن ثم فان الممارسة السياسية فيها تكون قاصرة على القضايا التي لم يرد فيها نص من الشارع الحكيم، وذلك في اطار قواعد الأمر بالمعروف

[١] انظر في هذا المعنى - مشهد الاصلاح في المملكة العربية السعودية ، خالد بن نايف الهياس ، مقال بمجلة آراء حول الخليج ،فبراير ،٢٠٠٧م ص ٤٦

والنهى عن المنكر، والناصحة لولى الأمر.(٢). إذا أسقطنا المقدمة السابقة على صور الممارسة السياسية في النظام السعودي وتطورها منذ نشأته، وحتى الآن يتضح لنا أنه في ذلك مثل غيره من الأنظمة شهد العديد من مراحل التطور فيما يتعلق بتوسيع دائرة هذه المشاركة حسبما يتناسب وظروف المجتمع السعودي في كل فترة زمنية بما يحقق التوازن بين المشاركة السياسية الفاعلة، وسرعة اتخاذ القرار السياسي الصائب بما يحفظ أمن واستقرار المجتمع، ويتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي هي الدستور الأعلى للبلاد، كما أن هذا التطور نابع من رؤية ورغبة أولي الأمر فيها بأهميته وضرورته ويؤكد ذلك ما ورد بخطاب خادم الحرمين الشريفين بقولة "كل شؤوننا الداخلية عرضة للمراجعة الذاتية، التي لا تستهدف سوى الإصلاح، والإصلاح ضالة المؤمن .ثم يمضي خادم الحرمين الشريفين في خطابه قائلاً: "أحب أن أؤكد لكم أننا سنستمر في طريق الإصلاح السياسي والإداري، وسنعمل على مراجعة الأنظمة والتعليمات ... وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية"(٣).

والحقيقة أن تاريخ المملكة العربية السعودية السياسي شاهد على هذا التطور منذ نشأتها وحتى الآن، وهذا التطور في توسيع دائرة الممارسة السياسية وإن بدى للبعض بطيئاً، إلا أنه بطء محمود نظراً للطبيعة الخاصة للمجتمع السعودي وتمسكه بأحكام الشريعة الاسلامية، التي تحللت منها معظم الأنظمة العربية وسايرت النموذج الغربي الوضعي (٤).

وتتجلى مظاهر هذا التطور في الكثير من المؤسسات الدستورية التي تم استحداثها منذ نشأة المملكة بداية من مجلس الوكلاء الذي حل محله مجلس الوزراء، ومجلس الشورى (٥)، وهيئة البيعة، وكذا العديد من التعديلات التي أُدخلت على أنظمة هذه المؤسسات لتوسيع دائرة المشاركة

(٢) الحرية السياسية الغربية وحق ابداء الرأي في التصور الاسلامي ،محمد علي مفتي و سامي صالح الوكيل ،مقال منشور على شبكة الألوكة
الالكترونية بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٧م – ١٤٣٦/٣/٥هـ
(٣) من خطاب خادم الحرمين الشريفين بمناسبة افتتاح أعمال السنة الثالثة من الدورة الثالثة لمجلس الشورى في ٢٠٠٣/٥/١٧ م
(٤) وجوب تحكيم الشريعة الإسلامية، الشيخ مناع خليل القطان، الرياض، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٥ /١٩٨٥، ص٢٠٩ – ٢١٠.
(٥) تطور تنظيم السلطات في المملكة العربية السعودية، ابراهيم محمد الحديثى ،الملتقى الدولي الأول حول" تنظيم السلطات في الدساتير العربيـــة "المقام في جامعة عبـاس – لغرور – خنشلة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائـــر في يومي الثلاثاء والأربعاء ٢٥-٢٦/ نوفمبر ٢٠١٣م الموافق ٢٣-١٤٣٥/١/٢٤هـ

المجتمعية في صناعة القرار السياسي للبلاد، بالإضافة إلى الأنظمة الأخرى التي تسير في ذات الاتجاه مثل نظام انتخابات المجالس البلدية، ونظام المناطق، وهذه الخطوات تطور العمل المؤسسي السياسي، على المستوى الرسمي.

كل هذه الآليات متمثلة في الجانب الرسمي منها وسّعَ إلى حد كبير من دائرة الممارسة السياسية في النظام السعودي سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر على نحو ما سيرد تفصيلاً في مباحث هذه الدراسة.

أهمية البحث :

تنبع أهمية موضوع هذا البحث من خلال ما تمثله الممارسة السياسية من إيجاد قناة شرعية لأبناء المجتمع تمكنهم من الأدلاء برأيهم في القضايا التي تهم الوطن وعلى رأسها القضايا السياسية من خلال المشاركة الإيجابية، وتنبع أهمية الدراسة في الآتي:

١- أن اتاحة الفرصة أمام الأفراد والمؤسسات على السواء للمشاركة السياسية في شؤون الوطن تعمق لديهم الشعور بالانتماء له وإعلاء مصلحته، وهو ما يعد صمام أمان للمجتمع، وعلى عكس ذلك فان فقد هذا الانتماء يؤدي إلى التشرذم والتنازع، الذي قد يصل إلى حد التخريب والعنف المسلح كما هو مُشاهد في كثير من دول المنطقة، والذي يعد القمع وغلق قنوات المشاركة السياسية أحد أهم أسبابة.
٢- فتح قنوات الممارسة السياسية يُمكِّن من محاسبة المسؤولين بصفة عامة، والمنتخبين منهم بصفة خاصة مما يجعل هذا المسؤول يأخذ في اعتباره دائماً احتياجات ورغبات المواطنين ويضعها موضع التنفيذ.
٣- حداثة الموضوع ، فهذا الموضوع يمثل في حد ذاته أهمية لكونه مستجدا على الساحة السياسية والدستورية في المملكة العربية السعودية .

أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي :_

١. بيان دور الممارس السياسي في كلٍ من مجلس الوزراء، ومجلس الشورى، والمجالس البلدية.
٢. دراسة دور صناع القرار السياسي في المملكة العربية السعودية في تفعيل مشاركة الفرد في الممارسة السياسية.
٣. إشراك المواطنين في رسم سياسة الدولة واختيار مؤسساتها السياسية يحقق لديهم الرضا عن هذه السياسات، والتعاون مع تلك المؤسسات من أجل تحقيق أهداف المجتمع وتقدمه، بخلاف ما إذا انعدمت هذه المشاركة حيث يتولد لدى الأفراد إحساس بفرض هذه السياسات والمؤسسات عليهم، وينشأ لديهم شعور بالعداء لها بما يؤدي إلي زعزعة استقرار المجتمع، وخلق روح التناحر بين حكامه ومحكومية.

مشكلة البحث :

تتمحور مشكلة هذا البحث حول عنصرين هما :-

العنصر الأول: إيضاح وبلورة صور الممارسة السياسية في النظام السعودي بوضعها الحالي على المستوى الرسمي من خلال المؤسسات المختلفة (مجلس الوزراء – مجلس الشورى – المجالس البلدية).

العنصر الثاني: الوقوف على مدى كفاية صور هذه الممارسة بوضعها القائم حالياً، أم أنها تحتاج إلى إيجاد صور أخرى لتوسيع دائرة هذه المشاركة بما يتناسب مع درجة الوعى السياسي، التي وصل إليها أفراد المجتمع السعودي، وما هي الإصلاحات المقترحة للوصول إلى المساحة المناسبة من هذه المشاركة.

. حدود البحث:

موضوعية، ومكانية، وزمانية.

فالموضوعية : فتنحصر الحدود الموضوعية في مدى وجود الممارسة السياسية في المملكة العربية السعودية وبالتحديد في أنظمة مجلس الوزراء، ومجلس الشورى، والمجالس البلدية، وإبراز ذلك.

والمكانية :في إقليم المملكة العربية السعودية.

والزمانية : من تأسيس المملكة العربية السعودية، وبدايةً من أول انتخاب لمجلس الشورى بتاريخ ١٣٣٤/٧/٩هـ. إلى عصرنا الحاضر ١٤٣٨هـ.

مصطلحات البحث :

تدور مصطلحات البحث على الآتي :

١. الممارسة السياسية والمراد بها : مجموعة ممارسة الفرد في صنع وتنفيذ القرار السياسي وتصرفاته تجاه القضايا السياسية لمجتمعه الذي يعيش فيه.
٢. النظام السياسي والمراد به : هي الأنظمة السعودية مدار البحث وهي نظام مجلس الوزراء، ومجلس الشورى، والمجالس البلدية.

الدراسات السابقة :

من خلال البحث في مضان البحث لم أجد من كتب في هذا الموضوع بشكل مستقل سوى دراسة واحدة واختصت بالممارسة السياسية للمرأة السعودية بشكل خاص وهي:-

أثر التوجهات الحديثة للمملكة العربية السعودية في مشاركة المرأة السياسية في الفترة ١٩٨٢-٢٠٠٨م.المؤلف / وضحى بنت عبيد بن عبدالمحسن بن حميد، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية،٢٠١١م.

وقد تضمنت الدراسة أبواباً وفصولاً، تكلمت فيها الباحثة عن المشاركة السياسية والإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية، ووضع المرأة والحوارات الوطنية، ثم واقع المرأة السعودية والرؤية المستقبلية، ووضعها كشريك في التنمية، وتهدف هذه الدراسة لمعرفة الجهد المبذول من الدولة لمشاركة المرأة في العملية السياسية، وكذلك لمعرفة العوائق المؤثرة على مشاركتها السياسية، والتي تختلف عن معوقات الممارسة السياسية للرجل.

أما ماعدا هذه الدراسة فهي تبحث في ممارسة سياسية في أمر معين، كعضو مجلس الوزراء، وعضو مجلس الشورى وغيرهما، وسأقتصر على رسالة تبين ممارسة عضو مجلس الشورى وهي :-

١- دور مجلس الشورى في إعداد الأنظمة في المملكة العربية السعودية "دراسة مقارنة" رسالة ماجستير، غازي بن علي الجهني، من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، عام ١٤٢٧هـ /٢٠٠٦م. وقد تكلم الباحث فيه، عن مجلس الشورى وتنظيماته، وكيفية إعداد الأنظمة من عضو مجلس الشورى والدور الذي يقوم به، ثم ضرب أمثلة لأنظمة تم إعدادها في مجلس الشورى.

خلاصة ما سبق أن دراستي تختلف عن الدراستين السابقتين فيما يلي :-

١- الدراسة الأولى قصرتها الباحثة على المرأة السعودية فقط ، ودراستي شاملة المواطن السعودي بجنسيه.

٢- الدراسة الأولى كانت في زمن محدد قبل السماح للمرأة بعضوية مجلس الشورى، ودراستي شاملة للزمن المسموح لها بالعضوية.

٣- الدراسة الثانية تبحث في عمل مجلس الشورى بشكل عام، ودراستي مخصوصة ومحصورة بعمل عضو مجلس الشورى السياسي ومشاركته.

منهج البحث :

سوف أتناول موضوع هذا البحث من خلال المنهج الوصفي التحليلي للنصوص والقواعد العامة المنظمة للمؤسسات الدستورية في المملكة العربية السعودية، منذ نشأتها وما طرأ عليها من تعديلات تستهدف إدخال المزيد من الإصلاح على هذه المؤسسات لدعم وتوسيع دورها الدستوري في صنع القرار السياسي، والتعبير عن أكبر شريحة ممكنة من أفراد المجتمع، وذلك من خلال مراعاة البعدين التكنوقراطي والجغرافي معاً في اختيار أعضاء هذه المؤسسات، والصلاحيات الممنوحة لها كمظهر من مظاهر المشاركة السياسية الفاعلة في النظام السعودي.

خطة البحث :

سيتم تقسيم هذه الدراسة إلي مبحث وعدة مطالب على النحو التالي:

المبحث الأول : الممارسة السياسية المؤسسية.

المطلب الأول : مجلس الشورى.

المطلب الثاني : مجلس الوزراء.

المطلب الثالث: المجالس البلدية.

وأخيراً خاتمة البحث متضمنة أهم النتائج والتوصيات التي انتهت إليها الدراسة، ثم قائمة المراجع.

المبحث الأول : الممارسة السياسية المؤسسية.

وأقصد بها الممارسة السياسية من خلال المؤسسات الدستورية في الدولة بدءاً من نشأتها وتطورها - ومروراً بتشكيلها - وانتهاءً باختصاصات كل منها والتي تتكون من :

المطلب الأول : مجلس الشورى.

يعتبر مجلس الشورى من أهم الركائز التي يقوم عليها نظام الحكم في المملكة العربية السعودية، وذلك لأن الشورى من أهم أصول النظام السياسي الإسلامي ؛ ولأنها مبدأ شرعي حض عليه الشرع في آيات كثيرة ، بل من دلائل أهمية الشورى أن سميت سورة من سور القرآن الكريم بالشورى.

المسألة الأولى : تعريف الشورى لغة واصطلاحاً.

١- تعريف الشورى لغة : الشورى والمشورة بضم الشين، مفعُله، وتقول منه : شاورته في الأمر واستشرته من قولهم شرت العسل، إذا استخرجته من موضعه، وفلان خير شير أي يصلح للمشاورة، وشاوره مشاورة وشواراً، واستشارة : طلب منه المشورة. ويقال فلان وزير فلان وشيره أي مشاوره، يقال: أشار إليه باليد، أومأ، وأشار عليه بالرأي، والمستشار: العليم الذي يؤخذ رأيه في أمر مهم علمي، أو فني، أو سياسي، أو قضائي أو نحوه، والمشورة: ما ينصح به من رأي وغيره [٦]. فكأن المستشير يأخذ الرأي والمشورة من أهل الاختصاص، ويستخرج الرأي من أهله كما يستخرج العسل من موطنه.

[٦] -أنظر: لسان العرب لابن منظور ٤٣٧/٤،دار الفكر للطباعة والنشر ،ط أولى ،بيروت ،١٤٠٤هـ.+ المحيط للفيروزأبادي، ٥٦/٢ ،دار الفكر ، بيروت + المعجم الوسيط ٥١٨/١-٥١٩ مادة: (ش و ر)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٢- تعريف الشورى اصطلاحاً :

عرفت الشورى بتعريفات عدة تدور على طلب الرأي السديد والأصوب، وتبادل الرأي ممن له دراية وخبرة وعلم في هذا الأمر، ولكن سأقتصر على تعريف واحدٍ فقط، ثم سأشرحه باختصار لكي لا أطيل في هذا الأمر.

(الاجتماع على رأيٍ بعد النظر فيه لا بعقل واحد ولا بخبرة واحدة ولكن بمجموعة من العقول والخبرات، ليكون الرأي بعد ذلك أقرب إلى الصواب) [٧]

فقوله (الاجتماع) أي لا يشترط الإجماع من الكل، وقوله (لا بعقل واحد ولا بخبرة..) أي يشترط التنوع من المستشارين ، وقوله (أقرب إلى الصواب) بحسب رأي المستشارين.

المسألة الثانية : نشأة وتطور مجلس الشورى.

لقد مرّ مجلس الشورى بمراحل عدة قبل أن نراه في حلته الجديدة :.

المرحلة الأولى : مجلس الشورى الأهلي. فقد دعا الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود علماء مكة وتجارها وأعيانها إلى إنشاء مجلس يختارونه، وقد جرى الانتخاب بتاريخ ١٣٤٣/٧/٩هـ، وبلغ عدد مجلس الشورى المنتخبين أربعة عشر عضواً [٨]، ثم بعد ذلك أعيد تكوينه ثانية، وطريقة انتخاب أعضائه وعددهم، ومهامه التي أسندت إليه، كتنظيم أمور البلدية وموازنتها ومصروفاتها، وترتيب المحاكم الشرعية، والنظر في حفظ الأمن، والتعليم، والتجارة، والبريد، والبرق، وذلك في بداية السنة التالية لأنشائه بتاريخ ١٣٤٤/١/٩ هـ وفي هذا التكوين الثاني نلحظ جمعه بين التعيين والانتخاب كما نصت على ذلك الإرادة السلطانية [٩] ، على العكس من التكوين الأول فقد كان منتخبا جميعه بلا تعيين.

المرحلة الثانية : مجلس الشورى بعد صدور التعليمات الأساسية للملكة الحجازية. بعد صدور التعليمات آنفة الذكر في تاريخ ١٣٤٥/٢/١٢هـ تضمنت التعليمات في الفصل الرابع من المواد ٢٨-٣٧، على أحكام خاصة بإنشاء مجلس الشورى برئاسة نائبه في الحجاز ومن مستشاريه وستة أعضاء يعينهم الملك، وباختصاصات لم تكن موجودة من قبل ومنها النظر في المسائل التي تعرض

[٧] - النظام السياسي في الإسلام ، د. شوكت عليان ،ص ٣٠٩،مكتبة المتنبي ،ط الثانية ،١٤٣٢هـ.
[٨] - جريدة أم القرى عدد ٣ ،تاريخ ١٣٤٣/٥/٢٩هـ+ نفس المصدر عدد ١٠،تاريخ ١٣٤٣/٧/١٩هـ .
[٩] - نفس المرجع ،عدد٣١،تاريخ ١٣٤٤/١/٩هـ .

عليه من النيابة العامة (نائب الملك)، وإجراء التدقيق والبحث بشأنها، وينعقد المجلس مرة كل أسبوع، ولا تكون قرارته نافذة إلا بعد موافقة الملك عليها. ثم بتاريخ ١٣٤٦/١/٧هـ، صدر أمر ملكي بحلّه بناءً على رأي لجنة التفتيش والإصلاح .[١٠]

المرحلة الثالثة : مجلس الشورى بعد تعديل نظام التعليمات الأساسية للملكة الحجازية. بعد صدور الأمر الملكي بالموافقة على نظام مجلس الشورى بديلاً عن القسم الخاص بمجلس الشورى من القسم الرابع من التعليمات الأساسية للملكة الحجازية ، بتاريخ ١٣٤٦/١/٩هـ ، وتكون هذا المجلس من ثمانية أعضاء لمدة سنتين تنتخب الحكومة نصفهم ، والنصف الآخر تعينهم ،برئاسة النائب العام (نائب الملك)، ومن أهم اختصاصاته موازنات دوائر الحكومة، والبلديات ، والرخص للمشاريع، والامتيازات، ونزع الملكية ، وسن القوانين والأنظمة، والعقود مع الشركات، ويمكن للمجلس أن يلفت نظر الحكومة إلى أي خطأ يقع منها سواء في تطبيق القوانين والأنظمة أو مخالفتها، ويكون اجتماعهم مرتان في الأسبوع .[١١]

ثم في بداية سنة ١٣٤٧هـ، صدر أمر ملكي بنظام جديد لمجلس الشورى، تضمن في طياته إضافات وتعديلات ومن أهمها :-[١٢]

١- أن عدد المجلس بما تراه الإرادة الملكية برئاسة النائب العام (نائب الملك).
٢- الجلسات يومية.
٣- مدة العضوية قدرت بسنتين فقط.
٤- لرئيس المجلس نائب دائم يعينه الملك، ونائب ثانٍ ينتخبه المجلس.

وبعد تأسيس مجلس الوزراء عام ١٣٧٣هـ، تقلصت صلاحيات مجلس الشورى، بعد إناطة مجلس الوزراء وبعض الدوائر الحكومية بشيء من اختصاصاته، ولكنه بقي مستمراً ينظر فيما يحال عليه حتى عام ١٤٠٠هـ ١٣

[١٠] - نفس المرجع السابق ،عدد١٣٤، وتاريخ ١٣٤٦/١/٨هـ .
[١١] - نفس المرجع السابق ، عدد١٣٥، وتاريخ ١٣٤٦/١/١٥هـ .
[١٢] - نفس المرجع السابق ، عدد ١٨٦،وتاريخ ١٣٤٧/١/٢٥هـ .
[١٣] - مسيرة الشورى في المملكة العربية السعودية ،د. عبدالرحمن الزهراني ، ص ١٦، عام١٤١٩هـ ، مطبوعات مجلس الشورى.

المرحلة الرابعة : مجلس الشورى الحديث. بصدور الأمر الملكي الكريم برقم أ/ ٩١ وتاريخ ٢٧ /٨/ ١٤١٢هـ، الخاص بإنشاء مجلس الشورى ، دخلت المملكة العربية السعودية مرحلة جديدة من مراحلها المهمة في إشراك المواطنين في الممارسة السياسية بشكل مباشر في إدارة سياسات بلده، تخطيطاً ومتابعة وتنظيماً ورقابة. ومما لاشك فيه أن مجلس الشورى يستمد قوته وشرعيته من النظام الأساسي للحكم، حيث نصت المادة الثامنة منه على (يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل ، والشورى، والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية). وكذلك المادة الثامنة والستون (يُنشأ مجلس للشورى، ويُبين نظامه وطريقة تكوينه، وكيفية ممارسته لاختصاصاته، واختيار أعضاءه، وللملك حلّ مجلس الشورى وإعادة تكوينه). وقد صدر نظام مجلس الشورى في ثلاثين مادة، بينت اختصاصاته، وتكوينه، وسير أعماله، ومدة دورته، وقد بدأ دورته الأولى بستين عضواً، ثم دورته الثانية بتسعين عضواً، ثم في دورته الثالثة بمئة وعشرين عضواً، ثم في دورته الرابعة إلى الآن بمئة وخمسين عضواً.

المسألة الثالثة : اختصاصات مجلس الشورى وصلاحياته.

من المتعارف عليه في جميع مجالس الشورى والمجالس النيابية أن يكون هناك لوائح داخلية تبين فيه إجراءات عمل المجلس، ومن هذا المنطلق صدرت اللائحة الداخلية لمجلس الشورى توضح فيه عمل المجلس ولجانه، وقد صدرت في أربع وثلاثين مادة.

وقد بينت المادة الخامسة عشرة من نظام مجلس الشورى اختصاصاته فنصت على : (يبدي مجلس الشورى الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء، وله على وجه الخصوص ما يلي:

أ- مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء الرأي نحوها.
ب- دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، واقتراح ما يراه بشأنها.
ت- تفسير الأنظمة.

ث- مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات، والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها).

وسأتكلم في هذه الاختصاصات والصلاحيات في ضوء المادة السابقة باختصار، مبينا فيها فقط ممارسة عضو مجلس الشورى لعمله السياسي، وذلك في مسائل ومنها :-

المسألة الأولى : إبداء الرأي في السياسة العامة. إن من بديهيات ممارسة عضو مجلس الشورى حقه السياسي أن يبدي رأيه فيما يحال إليه من رئيس مجلس الوزراء، وذلك لما لهذا العضو من دربة ودراية وتجربة، وهذا مما يعطي للعضو مجالاً واسعاً في إبداء رأيه فيها، فالأعمال والبرامج والخطط التي تنوي الحكومة العمل بها داخلياً وخارجياً يكون للعضو رأي فيها مؤثر، سواء بالاقتراح أو التأييد أو التعديل، بل من حق العضو أن يدعو الوزراء أو أحد المسؤولين الحكوميين وذلك للإجابة على أسئلة المجلس واستفساراته.[١٤] ويعتبر مجال إبداء الرأي في السياسة العامة مجالا حديثا ومهما في علم النظام السياسي، فهو أداة مهمة لتقويم أداء النظام السياسي وفعاليته؛ إذ أن عضو السلطة التنظيمية لا يكتفي بدراسة مضمون السياسة العامة للدولة، وإنما يتطرق إلى كيفية صنعها وكيفية تنفيذها والمطابقة بين أهدافها المعلنة ونتائج التطبيق.[١٥] وعمله متنوع وشامل في ممارسته السياسية في إبداء الرأي ؛ إذ يشمل كافة جوانب الحياة سواء الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، وتختلف هذه الإجراءات من دولة إلى دولة أخرى، ولاشك أن المملكة العربية السعودية تنطلق من إجراءاتها مما بينه النظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الشورى ولائحته التنفيذية، وبمعنى آخر إن النظام السياسي في كل دولة هو الذي يحدد أطر رسم السياسة العامة للدولة.

المسألة الثانية : دراسة الأنظمة وتفسيرها. إن من اختصاصات نظام مجلس الشورى هو دراسة الأنظمة وتفسير ما يشكل على المؤسسات الوطنية، والمقصود بهذه الأنظمة التي تفُسّر هي التي تصدر بمراسيم ملكية بعد دراستها من قبل مجلس الشورى، أو مجلس الوزراء، ولا يدخل في ذلك الأنظمة التي تصدر بإرادة ملكية ولا تعرض على المجلسين السابقين، وهي على سبيل الحصر :-[١٦]

[١٤] - المادة الثانية والعشرين من نظام مجلس الشورى .
[١٥] - مبادئ السياسة العامة ، وصال العزاوي ،ص ٣،ط١،دار أسامة للنشر و التوزيع ،الاردن ،عمان،٢٠٠٣م .
[١٦] - السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية ،د. محمد المرزوقي ،ص ٢٣٩،ط الأولى، مكتبة العبيكان،١٤٢٥هـ.

١- النظام الأساسي للحكم.
٢- نظام مجلس الوزراء.
٣- نظام مجلس الشورى.
٤- نظام المقاطعات.

فالأنظمة التي تدخل في هذا التفسير والدراسة هي الأنظمة العادية التي تصدر من السلطة التنظيمية، ويدخل فيها أيضاً اللوائح الصادرة من السلطة التنظيمية.

والمقصود بالتفسير الذي يمارسه عضو مجلس الشورى هو التفسير التنظيمي ؛ لأنه الأقدر والأقرب لتفسيره لكونه صادر من قبله فهو الأجدر على فهم المراد من النص. فيمارس عضو مجلس الشورى حقه الدستوري، وصلاحيته في التفسير الذي يكون ملزماً في النظام وللهيئات الحكومية كافة.

ولعضو مجلس الشورى ممارسة حقه السياسي والدستوري المنصوص عليه في النظام باقتراح نظام جديد، أو تعديل نظام نافذ.[١٧] لكن لابد قبل ذلك من وجود لجنة يعرض عليها قبل عرضه على مجلس الشورى كما نصت على ذلك اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، وكذلك مراعاة الضوابط عند دراسة الأنظمة وإعدادها والآليات التي ينبغي مراعاتها عند الرفع باقتراحات مشروعات الأنظمة أو اللوائح الجديدة أو المعدلة. والأصل في سنّ الأنظمة في المملكة العربية السعودية أنه يتماشى مع القاعدة الفقهية التي تنص على أن التصرف على الرعية منوط بالمصلحة، يراعى فيه حال من تسنّ لهم الأنظمة، وبحسب رفع الحرج عنهم، أو تحقيق مصلحة لهم، أو التيسير عليهم بما يتفق مع عاداتهم ومعاملاتهم وقت سنّ الأنظمة.[١٨] ، ومن منن الله علينا في هذا البلد المبارك أن عضو مجلس الشورى الذي يُنشأ النظام ابتداء، أو يدرسه تدقيقاً وتمحيصاً ؛ أنه ممن شهد له بالصلاح والكفاية.

ولو سُخِّرَت الأنظمةُ لخدمة كل مصلحة مباحة من جهة إطلاقها وإبقائها على سعتها دون تقييد، أو من جهة فتح الطريق إليها إذا كان مسدوداً فستخرج الأنظمة وفيها نفع كبير في الدنيا

[١٧] - نظام مجلس الشورى ، المادة السابعة عشرة .
[١٨] - السلطات الثلاث في الإسلام التشريع –القضاء – التنفيذ ، عبدالوهاب خلاف ، ص ١٦،ط الثانية ،دار القلم للنشر والتوزيع ،الكويت ، ١٤٠٥ هـ .

والآخرة، ويتضح مما سبق في سنّ الأنظمة تشمل جميع مناحي الأعمال الحكومية وأن فيها توسعة على الحاكم والمحكوم بما لا يخالف الشريعة الإسلامية السمحة، ويقدم تصوراً قِيَمِيّاً لسنّ الأنظمة. ١٩

المطلب الثاني : مجلس الوزراء. يقصد به هيئة نظامية يرأسها الملك، أو أحد نوابه، وتتكون من عدد من الوزراء العاملين، أو وزراء الدولة، ومن مستشاري الملك الذين يُعينون بأمر ملكي. [٢٠] والوزير يقوم بمنصب سياسي، ويقوم بتنفيذ سياسة الدولة، ويشارك ويمارس في اتخاذ القرارات السياسية، بل في صنع القرار السياسي، وسوف أقصر حديثي على عضو مجلس الوزراء، وممارسته لحقه السياسي في هذا المجلس، دون التطرق لآليات ولجان المجلس المتعددة، وذلك في مسائل منها :-

المسألة الأولى : الممارسة السياسية الرقابية. إن لعضو مجلس الوزراء ممارسة رقابية في وزارته، وتعتبر إحدى الوظائف التي منحه إياها نظام مجلس الوزراء في تنفيذ السياسة العامة للدولة.[٢١] أما في وزارته فيقصد بهذه الرقابة: ضمان التزام الوزارة بالنظام المعمول به في الدولة، سواء نظام الخدمة المدنية أو اللوائح والأنظمة الأخرى، وبعبارة أخرى هي سلطة الإشراف أو الرقابة التي يمارسها الوزير على المؤسسات والهيئات العامة التي ربطت به أو بوزارته ، والغاية من هذه الرقابة هو ضمان شرعية ونظامية التصرفات الإدارية الداخلية وتأمين الحقوق للأفراد ضد أي انتهاك قد تتعرض له من قبل الإدارة التنفيذية في الوزارة التابعة له .فالوزير يمارس اختصاصه السياسي الرقابي بوصفه الرئيس الإداري الأعلى في وزارته، فله رقابة ومتابعة وتوجيه كافة الموظفين في إدارة الوزارة وفروعها، فاختصاصاته ذات طبيعة رقابية. أما بصفته عضواً في مجلس الوزراء فله رقابة ما يلي :-

[١٩] - سياسة عمر بن عبدالعزيز في سن الأنظمة ، د. عبدالعزيز بن سطام آل سعود .ص ١١٠-١١١، مجلة الجمعية الفقهية السعودية ، عدد١٢، ١٤٣٣هـ .
[٢٠] - نظام مجلس الوزراء ، المادة الثانية عشرة .
[٢١] - نظام مجلس الوزراء ، المادة الرابعة والعشرون .

١- الرقابة على الميزانية العامة للدولة. فالميزانية العامة تمثل أهمية عامة سواء للوزارات الخدمية أو غيرها، فهي تمثل توزيع على الوزارات من جهة، ومن جهة أخرى تمثل تنفيذ لخطة التنمية المقررة سلفا.[٢٢]

٢- الرقابة على تنفيذ الميزانية. فيجب على وزارة المالية رفع الحساب الختامي لرئيس مجلس الوزراء لكي يعرض على مجلس الوزراء عن ميزانية السنة المالية المنتهية.[٢٣]

٣- الرقابة على القروض. أوجب النظام قيوداً على الحكومة في عقد القروض وفي الاقتراض، بحيث لا تتم إلا بعد موافقة مجلس الوزراء على ذلك ؛لأن القروض والاقتراض يمثل التزام من قبل الدولة على مخصصات مالية في وقت محدد، وهذا بالتالي قد يسبب عجزاً في الميزانية، لذا اشترط عرضه على مجلس الوزراء، وصدور مرسوم ملكي بذلك.[٢٤]

فعضو مجلس الوزراء يمارس حقه السياسي الرقابي لأن لهذه الرقابة أهمية قصوى تتمثل في صرف الأموال في وجهها الشرعي، وكذلك عدم مخالفة تنفيذ الأوامر المتعلقة بصرفها.

المسألة الثانية : الممارسة السياسية التنظيمية. يمارس عضو مجلس الوزراء حقه السياسي في سن قواعد قانونية ملزمة يتم على مستويات متدرجة سواء من حيث إعداد تلك القواعد وإقرارها، أو من حيث قوتها ومرونتها.[٢٥] وقد منح نظام المجلس للوزير حق اقتراح مشروع نظام أو لائحة يتعلق بوزارته، وهذه السمة البارزة لمجلس الوزراء، ولا تقتصر على السلطة التنفيذية فقط، فهو يشترك مع مجلس الشورى في سن الأنظمة، فالوزير في مجلس الوزراء يتولى دراسة الأنظمة ولوائحها ويصوت عليها مادة مادة، فهو جزء مهم لا يتجزأ من الحكومة يقوم بتنظيم وزارته وأجهزتها المختلفة، والاشراف عليها بوضع الهيكلة التنظيمية، وذلك وفق نظام مجلس الوزراء وما يتخذه من قرارات وفقا للنظام الداخلي لوزارته[٢٦]

[٢٢] ـ نظام مجلس الوزراء ، المادة السادسة والعشرون .
[٢٣] ـ نظام مجلس الوزراء ، المادة الثامنة والعشرون .
[٢٤] ـ نظام مجلس الوزراء ، المادة الخامسة والعشرون .
[٢٥] ـ دور مجلس الوزراء في سن الأنظمة واللوائح في المملكة العربية السعودية ، عبدالعزيز التويجري ،ص ٦٨ ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ١٤٣٠ هـ .
[٢٦] ـ النظام السياسي والدستوري للمملكة العربية السعودية ، د. أحمد بن باز ، ط الرابعة ، الرياض ، ١٤٣٣هـ ، مطابع الحميضي .

المسألة الثالثة : الممارسة السياسية ، ومن البديهي أن ممارسة الوزير السياسية تترتب بشكل عام نتيجة ما يفرضه عليه وجوده على رأس هرم الوزارة، فهو المسؤول الأول عن كل الأمور التي تتعلق بوزارته، إما من حيث الإشراف أو من حيث التنفيذ، ويتحمل الوزير مهامه السياسية والدستورية أمام الملك، وهذه المسؤولية التي يتحملها المقصود بها المسؤولية الفردية التي تختص بأعمال وزارته، وبموجب هذه الممارسة السياسية يعين القياديين، ويؤطر السياسة العامة لوزارته، ويشرف على تنفيذها، فهو بناء على ذلك سياسياً مسؤولاً عن النتيجة التي تؤول إليها أعمال تلك الوزارة.

والخلاصة في ممارسة الوزير السياسية عموما بما فيها من رقابة وتنظيم وسياسة لا تختلف عن أي ممارسة في تحمل المسؤولية، وكذلك بقدر ما له من صلاحيات فهي بقدر ما له من صلاحية.

المطلب الثالث : المجالس البلدية.

تُعد الانتخابات البلدية وليدة الممارسة السياسية في السعودية، فقد مضى على استحداثها ثلاث دورات فقط بشكلها الحديث، فتنعقد الانتخابات البلدية كل أربع سنوات،[٢٧] وتتيح للمواطنين رجالا ونساء المشاركة في إدارة شؤون المجالس البلدية واختيار أعضائها من بين المتقدمين لعضوية هذه المجالس من الأكفاء، ومما لاشك فيه أن ممارسة المواطن لهذا العمل السياسي ساهم في تطور العمل البلدي سواء عن طريق متابعة تنفيذ المشاريع، أو عن طريق تلبية احتياجات المواطنين من الخدمات المرفقية الواقعة في نطاق المجلس البلدي الذي يمثله، وتعد هذه المنظومة خطوة مباركة نحو توسيع دائرة المشاركة السياسية الفاعلة، و استجابة لرغبات كثير من المواطنين وذلك بهدف المشاركة في تسيير دفة الممارسة السياسية، وبذلك سعت المملكة العربية السعودية خطوات كبيرة للأمام لتوسيع دائرة المشاركة السياسية من قبل المواطنين، وتأكيداً على استمرار الدولة في طريق الاصلاح السياسي والإداري [٢٨]

[٢٧] - نظام المجالس البلدية ، المادة الثالثة عشرة .
[٢٨] - ضمانات نزاهة انتخابات المجالس البلدية وحريتها ، مثيب مفلح السبيعي ،ص ٢، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للقضاء ، ١٤٣٤هـ .

و سوف أتناول في هذا المطلب بداية نشأة المجالس البلدية ودورها في رفع الوعي السياسي ثم أستعرض بعد ذلك التطور التنظيمي للانتخابات البلدية في النظام السعودي وأخيراً جوانب الممارسة السياسية من خلال الدراسة التحليلية لمراحل العملية الانتخابية في ضوء آخر الأنظمة الصادرة في هذا الشأن مقارنة بما سبقها من أنظمة، وسيكون مجمل الحديث في هذا المطلب من خلال المسائل التالية :-

المسألة الأولى : نشأة المجالس البلدية ودورها في رفع الوعي السياسي :

أن أشكال الحكم والإدارة قد تطورت مع تطور المجتمعات البشرية نفسها، من القبيلة إلى القرية ثم المدينة، ومن ثم كان شيخ القبيلة يدير شؤون قبيلته بمعاونة كبار رجالها من أهل الرأي والحكمة، كما كان يدير القرية والمدينة حاكمها بمساعدة مجلس مؤلف من سكانها (٢٩). ومن هنا قيل بأن السلطات المحلية أسبق في نشأتها من فكرة الدولة المركزية بمدلولها الحديث(٣٠). و تعد انتخابات المجالس البلدية في المملكة العربية السعودية واحدة من أهم أشكال الممارسة السياسية، والتي توليها الحكومة اهتماما واضحا، وتستمد المجالس البلدية في السعودية أهميتها من المشاركة الشعبية الهائلة من المواطنين في الدورات الثلاث السابقة، والتي تمثل عاملا مهما جدا في ترشيد القرار الحكومي فيما يحقق المصلحة الأكبر للمواطنين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المشاركة الشعبية من قبل المواطنين تجعله في موقع المسؤولية المشتركة مع الجهات الرسمية المسؤولة، وهذا يزيد مستوى الوعي السياسي لدى عضو المجلس البلدي، وبالتالي يؤدي واجبه تجاه ناخبيه ومن وضع فيه ثقته ،٣١ وتعد الممارسة السياسية اسهاما من المواطنين بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه، سواء عن طريق الموافقة أو الاعتراض أو الرقابة أو الاقتراح. وتأتي أهمية المجالس البلدية من الدور الذي تقوم به في التنمية الشاملة المحلية للمنتمين لنطاق المجلس البلدي..

٢٩ ـ الحكم المحلي والادارة المحلية ، فوزي العكش ، الامارات العر بيه المتحدة ، أبوظبي ، ط الثالثة ،١٤٠٣هـ ،ص ١١،١٢

٣٠- دراسات في الإدارة والحكم المحلي ، يوسف الحسن ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٥م ص ١٩

٣١ ـ تأثير القيم الاجتماعية على المشاركة في انتخابات المجالس البلدية دراسة ميدانية على عينة من المواطنين في مدينة الرياض ، د. ربيع طاحوس القحطاني ، ص ٣، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، ٢٠١١م .

وقد عرفت الدولة السعودية الثالثة نظام المجالس البلدية منذ بداية تأسيسها من عام ١٣١٩هـ وحتى عام ١٣٤٣هـ، حيث كان أمير كل منطقه يتولى ادارتها بمعاونة من يختارهم من أهالي هذه المنطقة من أجل تدبير شؤون واحتياجات سكانها– بما يشبه المجالس البلدية اليوم وان كانت غير مستنده إلى نظام مقنن – و لم يكن هناك جهاز مركزي واحد يدير جميع المناطق (٣٢) ، بل إن نظام الانتخابات ذاته قد سبقت إليه المملكة العربية السعودية في اختيار أعضاء المجالس البلدية، حيث تم تشكيل أول مجلس محلي أهلي بمكة المكرمة عن طريق الانتخاب عام ١٣٤٣هـ ولاشك أن البلديات لها دورها البارز والمهم في تعزيز ودفع جميع جوانب التنمية في الدولة، وعلى رأسها الجانب السياسي والمتعلق بموضوع هذا البحث عن الممارسة السياسية، وهو ما أكد عليه مجلس الوزراء بقوله " أن تفعيل المجالس البلدية من أجل توسيع المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار على المستوى المحلي" (٣٣). مما سبق يتضح أن انتخابات المجالس البلدية من أهم وسائل وآليات المشاركة السياسية في النظام السعودي، ليس فقط لأنها تفرز أعضاء يمارسون اختصاصات تتعلق بحياة ومصالح المواطنين اليومية على كافة المستويات بداية من عواصم المناطق والمدن الكبرى ثم المحافظات وحتى القرى والهجر، وإنما أيضاً لأن هذه الانتخابات تعد أحد أهم الصور المباشرة للممارسة السياسية في المملكة والتي تأتي بمسؤولين منتخبين انتخاباً مباشراً من جانب المواطنين دون أي قنوات وسيطة، ومن ثم فنجاح هذه التجربة على المستوى المحلي سيدفع الدولة إلى تعميمها على المستوى الوطني، كما يعد في ذات الوقت مؤشراً على ارتفاع مستوى الوعي السياسي لدى المواطنين وتأهلهم لخوض تجربة المشاركة السياسية فيما يجاوز المؤسسات المحلية الاقليمية إلى المؤسسات المركزية الوطنية كمجلس الشورى وغيره من مؤسسات الدولة الأخرى، وهو ما يتفق ومبدأ التدرج في المشاركة السياسية الذي سبق أن أشرت إليه في مقدمة هذا البحث.

المسألة الثانية : التطور التنظيمي للانتخابات البلدية:

[٣٢]- مراحل تطور وتنظيم الادارة الحكومية في المملكة العربية السعودية ولمحات من انجازاتها، عبدالله بن راشد السنيدي ، ١٤٠٩هـ ، ط الأولى
ص٥٤

[٣٣]قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٤) الصادر في ١٤٢٤/٨/١٧هـ

انطلقت أول انتخابات بلدية في النظام السعودي بالأمر الملكي الصادر في ١٣٤٣/٥/٢٤هـ لتشكيل أول مجلس أهلي بمكة المكرمة، ثم توالت عقب ذلك عام ١٣٤٤هـ تشكيلات المجالس البلدية في كل من المدينة المنورة، وجدة، والوجه، وينبع، والاحساء، وفي عام ١٣٤٦هـ صدر " نظام دائرة البلدية " وقضى بتشكيل دائرة واحدة ضمت مكة ومنى والشهداء أطلق عليها مسمى "أمانة العاصمة" بينما تولت المجالس العمومية للبلديات الشؤون البلدية وتولت مجالس الضواحي والقرى والقبائل الإشراف على أمور القبائل وحل نزاعتها(٣٤).

وفي عام ١٣٥٧هـ صدر أول نظام مستقل للانتخابات (٣٥)، شمل المجالس البلدية، وهيئات المطوفين والزمازمة، والملفت في هذه التجربة هو المشاركة الشعبية الايجابية التي أسفرت عن مجالس بلدية فعالة حلت العديد من المشكلات والعقبات على المستوى المحلي.

وفي عام ١٣٨٤هـ جرت انتخابات المجلس البلدي الأول بالرياض (٣٦) والذي كان يعد انعكاساً لحرص الدولة على اتاحة الفرصة أمام المواطنين للتعبير عن رأيهم في عملية صنع القرار والمشاركة في عمليات التطوير والتنمية بجميع جوانبها على المستوى المحلي، وقد كانت اللجان منذ اليوم الأول للاقتراع تشهد اقبالاً ملحوًظا رغم كونها التجربة الأولى للممارسة السياسية التي يخوضها المواطنين في تلك المنطقة بما ينم عن وعي المواطنين بأهمية المشاركة في عملية صنع القرار.

ثم دخلت الانتخابات البلدية فترة انقطاع لما يقارب أربعة عقود نتيجة ظهور النفط وزيادة الموارد المالية فتوجهت الدولة إلى تكوين الدوائر المركزية في المملكة واستمر خلالها تجميد المجالس البلدية حيث كان الإشراف على البلديات خلال تلك الفترة من اختصاص وزارة الشؤون البلدية والقروية بموجب النظام الصادر عام ١٣٩٧هـ (٣٧).

[٣٤]- المجالس البلدية من مراقبة الأسواق إلى الشراكة في صنع القرار ، حمود الضويحي، جريدة الرياض الالكترونية العدد(١٧٣٢٩)
في٢٢صفر١٤٣٧هـ
[٣٥]- النظام العام لأمانة العاصمة والبلديات الصادر بالأمر السامي رقم (٨٧٢٣) في ١٣٥٧/٧/٢٠هـ
[٣٦]- أداء المجالس البلدية بمنطقة الرياض ، سعود بن عبدالعزيز الرحيلي ، بحث تكميلي لدرجة الماجستير ، ص ٩
[٣٧]- نظام البلديات والقرى الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥/م) في ١٣٩٧/٢/٢١هـ

ولقد أُعيد تفعيل المجالس البلدية من جديد عام ١٤٢٤هـ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٤) من خلال نظام الانتخاب الجزئي حيث ينتخب المواطنين نصف أعضاء المجلس البلدي بينما يعين وزير الشؤون البلدية والقروية النصف الآخر واستمرت المشاركة الجزئية في اختيار الأعضاء من قبل المواطنين على نفس المستوى خلال الدورتين الأولى والثانية للمجالس البلدية بعد قرار تفعيلها.

وأخيراً صدر عام ١٤٣٥هـ النظام الجديد للمجالس البلدية(٣٨) ، وهو ما يُعد نقلة كبرى في مسار الاصلاح إذ أن هذا النظام الجديد فضلاً عن أنه منح المجالس البلدية استقلالها التنظيمي الكامل بفصل الأحكام الخاصة بها عن نظام البلديات والقرى رقم ٥/م لسنة ١٣٩٧هـ ، فقد وسّع أيضاً من مساحة المشاركة السياسية المتاحة للمواطنين في عملية الاختيار حيث أصبح ثلثي أعضاء المجلس يتم اختيارهم بالانتخاب بدلا من النصف، بالإضافة إلى العديد من التعديلات التي وسعت من صور المشاركة سيتم التعرض لها في موضع لاحق من هذا المبحث.

المسألة الثالثة : جوانب الممارسة السياسية في العملية الانتخابية:

تتعدد صور الممارسة السياسية من خلال المراحل المختلفة للعملية الانتخابية وإن تفاوتت درجات هذه الممارسة من مرحلة إلى أخرى بداية من مرحلة القيد والتسجيل، ثم مرحلة الاقتراع، والتي تبلغ فيها الممارسة السياسية ذروتها باعتبارها جوهر هذه العملية التي يبرز فيها دور المواطنين بالمشاركة في صنع القرار، وانتهاءً بعملية الفرز واعلان النتائج التي تمثل ثمرة عملية المشاركة السياسية في الانتخابات، وسوف أتناول جوانب تلك الممارسة من خلال المراحل المختلفة للانتخابات البلدية على النحو التالي:

مرحلة القيد :

تتجلى عملية الممارسة السياسية في هذه المرحلة من خلال أمرين :

الأول : أن القيد والتسجيل هو البوابة التي من خلالها يتمكن المواطن من العبور إلى ممارسة حقه في المشاركة السياسية باختيار من يمثله في المجلس البلدي عبر مرحلة الاقتراع، وبدون هذا القيد

(٣٨) نظام المجالس البلدية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٦١/م) في ١٤٣٥/١٠/٤هـ

يفقد حقه في التصويت والاختيار، وبالتالي يفوت على نفسه فرصة المشاركة السياسية في صنع القرار المحلي، بل ربما يصل الأمر إلى أبعد من ذلك بأن يفوت على نفسه فرصة الترشح لعضوية المجلس ذاتها، إذ أن من لا يملك التصويت لا يملك الترشيح من باب أولى(٣٩).

الثاني : شروط القيد ذاتها حيث تؤثر على مساحة المشاركة المتاحة للمواطنين إذ كلما تشدد المنظم في الشروط الواجب توافرها في هيئة الناخبين كلما ضيق من مساحة المشاركة أمام المواطنين والعكس صحيح، ومن خلال مطالعة النصوص النظامية (٤٠) ، يتضح أن المنظم السعودي يتجه نحو توسيع قاعدة المشاركة السياسية في الانتخابات البلدية حيث وسع من شروط القيد بجداول الناخبين في نظام المجالس البلدية الجديد رقم ٦١/م لسنة ١٤٣٥هـ عن سابقة رقم ٥/م لسنة ١٣٩٧هـ على النحو التالي:

١. النزول بسن الناخب من ٢١ سنة إلى ١٨ سنة
٢. السماح للنساء بحق الانتخاب والترشح بعد أن كانا محظوران عليهن.
٣. غير أنه في ذات الوقت رفع السقف التعليمي لمن يحق له الترشح بأن اشترط فيه الحصول على الثانوية العامة أو ما يعادلها (٤١) ، بعد أن كان يكتفي بإجادة القراءة والكتابة في النظام السابق وهو ما يؤكد على رغبة المنظم في الارتفاع بمستوى الوعي لدى صانع القرار المحلي بما ينم عن أنه لا يستهدف مشاركة من أجل تقديم خدمات واشباع احتياجات محلية فقط، بل أيضاً خلق وعي سياسي يكون أرضية لإعداد كوادر تشارك في صنع القرار السياسي على المستوى الوطني فيما بعد.

مرحلة الاقتراع :

تجسد مرحلة الاقتراع ذروة الممارسة السياسية على الإطلاق، إذ أن جميع مراحل العملية الانتخابية السابقة على الاقتراع واللاحقة له ما هي إلا مراحل تحضيرية من أجل الوصول إلى هذه اللحظة التي يدلي فيها المواطن بصوته، ويشارك في صنع القرار بشكل مباشر دون أي وساطة، لذلك فان الاقتراع باعتباره قمة عملية الممارسة السياسية كفل له المنظم الحرية الكاملة بأن جعل التصويت سري فلا يطلع عليه أى أحد غير صاحبه، كما أوجب ألا تحمل ورقة الاقتراع أي

(٣٩) المادة الثامنة عشرة فقرة (١) من نظام المجالس البلدية رقم ٦١/م لسنة ١٤٣٥هـ
(٤٠) المادة السابعة عشرة فقرة (١) من نظام المجالس البلدية رقم ٦١/م لسنة ١٤٣٥
(٤١) المادة الثامنة عشرة فقرة (٣) من نظام المجالس البلدية رقم ٦١/م لسنة ١٤٣٥هـ

علامات تدل على شخص صاحب الصوت لكي يكفل للناخب الحرية التامة عند الإدلاء بصوته من أجل الوصول إلى مشاركة فعالة وحرة (٤٢) ، كما أنه جعل الأصل العام في التصويت هو قيام الناخب بممارسة حقه فيه بنفسه، ولم يجز التفويض أو الوكالة في ممارسة هذا الحق إلا في حالتين فقط، نص عليهما المنظم على سبيل الاستثناء والحصر (٤٣).

الحالة الأولى: المريض أو المعاق بدنياً: بموجب شهادة رسمية تثبت الإعاقة أو المرض، له أن يفوض مواطن أخر بالتصويت عنه يوم الاقتراع بموجب نموذج التفويض المعد لذلك في المركز الانتخابي.

الحالة الثانية: السجين أو الموقوف : بموجب شهادة رسمية تثبيت المانع النظامي بالإضافة إلى توكيل شرعي لمن يختاره ينص على التصويت عنه يوم الاقتراع.

كل ذلك يدل على حرص المنظم على أن يمارس كل مواطن حقه في الاقتراع بنفسه حتى تكون عملية الاقتراع انعكاس حقيقي للممارسة السياسية ومعبرة بصدق عن إرادة المواطنين المباشرة.

المسألة الرابعة : جوانب الممارسة السياسية الرقابية لعضو المجلس البلدي. يعد نظام المجالس البلدية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٦١وتاريخ ١٤٣٥/١٠/٤هـ بشكله الجديد والذي يشتمل على ٦٩ مادة موزعة على ١٢ فصلاً، هو المعتمد عليه في هذا الباب، لذا نصت المادة الثامنة منه على هذه الرقابة ٤٤ فقالت (يمارس المجلس سلطاته الرقابية على أداء البلدية وعلى ما تقدمه من خدمات من خلال الوسائل الآتية:

١) التقارير الدورية التي تقدمها البلدية عن أعمالها.
٢) تقارير سير المشروعات التي تنفذ.
٣) تقارير تحصيل الإيرادات البلدية.
٤) تقارير الاستثمارات البلدية.
٥) ما يرد إلى المجلس من ملحوظات أو شكاوى في شأن أي من الخدمات البلدية.
٦) تقارير الزيارات التي تقوم بها اللجان المتخصصة التي يشكلها المجلس . بناء على ما يقرره أو بناء على طلب أحد أعضائه .للاطلاع على المشروعات البلدية.

(٤٢) المادة التاسعة والثلاثون من لائحة انتخابات المجالس البلدية
(٤٣) المادة الخامسة والأربعون من لائحة انتخابات المجالس البلدية
٤٤ - نظام المجالس البلدية ، المادة الثامنة .

٧) مراجعة إجراءات تقسيم الأراضي وإجراءات منح الأراضي السكنية للتأكد من سلامة الإجراءات..

فالاختصاص الرقابي للمجالس البلدية يخولها سلطة الإشراف والتفتيش على نشاط الجهات الخاضعة للرقابة بهدف الوقوف على حسن قيام المشاريع التي تنفذ وبالمهام الموكلة إليها، ومدى التزامها بالخطة الموضوعة سلفاً، حيث تختص المجالس البلدية بالرقابة والإشراف على المرافق والأعمال التي تدخل في نطاق المجلس البلدي. فالاختصاص الرقابي للمجالس البلدية يستهدف التأكد من استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن لتحقيق الأهداف المخطط لها سلفا في هذه المشاريع، كما تهدف إلى رفع الكفاءة الإدارية للأجهزة المحلية، وتحقيق الصالح العام عن طريق الوقوف على مدى تحقق الأهداف، وحل المشكلات التي تواجهها.

جوانب أخرى للممارسة السياسية :

تأكيداً من المنظم السعودي على أهمية الممارسة السياسية المتاحة من خلال الانتخابات البلدية لم يكتف بتوسيع هذه الممارسة من خلال عمليتي القيد والاقتراع فقط، بل عدل في أحكام النظام السابق واستحدث أحكاماً جديدة في النظام الحالي من أجل الوصول إلى مزيد من هذه الممارسة، ويمكن حصر بعض هذه الأحكام فيما يلي:

من حيث عدد الأعضاء:[٤٥]

رفع المنظم الحد الأقصى لعدد الأعضاء من أربعة عشر عضواً في النظام القديم إلى ثلاثين عضواً في النظام الجديد.

من حيث نسبة الأعضاء المنتخبين[٤٦]

تم زيادة نسبة الأعضاء المنتخبين من النصف في النظام القديم إلى الثلثين في النظام الجديد.

من حيث مشاركة النساء[٤٧]**:**

سمح المنظم ولأول مرة للمرأة بحق المشاركة في الانتخابات البلدية، ليس فقط كناخبة بل أيضاً كمرشحة، وهو ما استحدثه النظام الجديد، ولم يكن متاحا في ظل النظام القديم.

(٤٥)المادة الثانية عشرة من نظام المجالس البلدية رقم ٦١/ملسنة ١٤٣٥هـ - والمادة الثامنة من نظام البلديات والقرى رقم ٥/م لسنة١٣٩٧هـ

(٤٦)المادة الثانية عشرة من نظام المجالس البلدية رقم ٦١/ملسنة ١٤٣٥هـ - والمادة التاسعة من نظام البلديات والقرى رقم ٥/م لسنة١٣٩٧هـ

(٤٧)المادة السابعة عشرة من نظام المجالس البلدية رقم ٦١/م لسنة ١٤٣٥هـ

مما تقدم يتضح أن الأحكام السابقة سواء المعدل منها أو المستحدث تؤكد رغبة وحرص المنظم السعودي على إتاحة فرصة الممارسة السياسية أمام المواطنين، وتوسيع مساحة هذه الممارسة بما يتناسب مع مستوى الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع، و يواكب تطور الأنظمة، ويمهد لمزيد من هذه الممارسة في مراحل لاحقة.

النتائج

لقد توصلت من خلال ما تقدم بحثه إلى جملة من النتائج والاستنتاجات وهي كالتالي :-

١. أن الممارسة السياسية تُعد صمام أمان للمجتمع وللحكومة معاً، أما المجتمع فلأنه مارس حقه الطبيعي في إبداء رأيه، بل في المشاركة في صنع القرار، ويجسد ذلك الانتخابات البلدية وممارسته لهذا الحق بكل شفافية ووضوح، وعدم التأثير على الناخب بانتخاب شخص دون آخر، وأما للحكومة فهذه ضمانة لعدم وصمها بالتفرد في صنع القرارات لوحدها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فيحسب للحكومة معنىً ايجابياً قيماً.
٢. أن في الممارسة السياسية من قبل المواطن فوائد عدة تهدف إلى إشراكه في مراحل تنمية الوطن تخطيطا وتنفيذا وإدارة.
٣. أن المملكة العربية السعودية إذ عرفت نظام انتخابات المجالس البلدية منذ تأسيسها، فإن المجتمع السعودي تبعاً لذلك قد مارس عملية المشاركة السياسية منذ زمن بعيد وليس حديث عهدٍ بتلك الممارسة كما قد يتوهم البعض.
٤. أن مجلس الشورى بدأ بالانتخاب في مرحلة أولى، ثم جمع بين الانتخاب والتعيين في مرحلته الثانية، ثم في مراحله الأخرى بالتعيين.
٥. أن الممارسة السياسية ليست غاية في ذاتها، وإنما هي وسيلة تستهدف إشراك أفراد المجتمع في اختيار أفضل عناصره، من أجل صناعة قرار سليم يلبي طموحات وآمال أبناء الوطن، ومن ثم فان ذلك يقتضي من المنظم وضع هذه الممارسة في مختبر التجربة حتى يصل إلى أفضل صور هذه الممارسة من أجل تحقيق الغاية المنشودة من ورائها، وهذا ما يفسر لنا تغير مساحة هذه الممارسة ضيقاً واتساعاً من نظام إلى آخر من الأنظمة التي تناولت الانتخابات البلدية منذ بدايتها وحتى الآن.

٦. أن للممارسة السياسية بُعد إيجابي وذلك بمشاركة فئات كثيرة من المجتمع فيه وذلك عن طريق المؤسسات الوطنية الرسمية، سواء بالتعيين في مجلسي الشورى والوزراء، أو عن طريق الانتخاب كمثل الانتخابات البلدية.
٧. أن في الممارسة السياسية مصلحة حقيقة ظاهرة للعيان، فهي تقلل وتخفف من وقوع الظلم على المواطن، وذلك بمعرفته بحقوقه وإدراكها هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمهد ذلك لوجود أنظمة وقوانين تمنع المسؤولين من التجاوزات.
٨. في الممارسة السياسية تنمية للوعي السياسي في اختيار المرشحين، ويظهر ذلك جلياً في الانتخابات البلدية ؛ لأن الناخب قبل أن يصوت للمرشح يفكر ويناقش ويسمع ويحلل آراء المرشحين، وهذا بالتالي ينمي الوعي السياسي لدى المواطن.
٩. أن سلطة الوزير ذات طبيعة مزدوجة، فتارة رقابية، وتارة تنظيمية، وتارة سياسية.

التوصيات

١. أن الممارسة السياسية في غالبها تحتاج إلى تطوير وإصلاح، وخصوصاً في مجلس الشورى، فالتطوير يحتاج لبيئة مناسبة للعضو، ولك بتعديل بعض أنظمة مجلس الشورى.
٢. أن قرارات مجلس الشورى حالياً وإن كانت غير ملزمة (إبداء رأي) فلا مانع مستقبلاً من جعلها ملزمة، وهذه هي المرونة التي تتميز بها الأنظمة في المملكة العربية السعودية، وما تقتضيه سنن التدرج في سن الأنظمة.
٣. الحاجة داعية لتمتع المجالس البلدية بالاستقلال المالي ضمن ميزانية بلديات الأمانات بعيداً عن وزارة الشؤون البلدية.
٤. ضرورة أن يكون للمجالس البلدية حق إقرار محضر جلساتها دون الحاجة إلى تصديقه من الوزير.
٥. من المستحسن أن يكون جميع أعضاء المجالس البلدية من المنتخبين ما عدا رئيس البلدية بحكم عمله، وذلك تمشيا مع التدرج والمرونة التي تمتاز بها أنظمة المملكة العربية السعودية، ولأن المجتمع قد وصل إلى درجة من الوعي السياسي تؤهله لأن ينال حقه في المشاركة السياسية في الانتخابات البلدية كاملاً، لذا أوصي المنظم بأن يأخذ ذلك بعين

الاعتبار ويعطي المواطنين حق اختيار جميع أعضاء المجالس البلدية عن طريق الانتخاب في الدورات القادمة.

٦. ينبغي إعادة النظر في نظام المجالس البلدية وذلك من خلال إلغاء نظام الصوت الواحد للحد من تكريس الصوت للقبيلة في الانتخابات، لأن إلغاء هذا النظام سيشجع الناخب في تعدد الاختيار، وهذا يخلق فرص جديدة للمنافسة في الانتخابات عموما، ويسرع في التغيير الاجتماعي للأفضل.

٧. إبراز الأدوار الحديثة للمواطن وخاصة الأدوار السياسية في الكتب الدراسية (التربية الوطنية).

٨. لاتزال صور الممارسة السياسية للمواطن ضعيفة نوعا ما مقارنة بدولة مجاورة لنا، ولكن مع الأخذ بالتوصيات الخاصة بعضو مجلس الشورى، ولعضو المجلس البلدي فإننا نحقق الريادة مرة أخرى.

المراجع

مواقع إليكترونية ومجلات

١- محمد علي مفتي و سامي صالح الوكيل – الحرية السياسية الغربية وحق إبداء الرأي في التصور الإسلامي – مقال منشورعلى شبكة الألوكة الالكترونية بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٧م – ١٤٣٦/٣/٥هـ

٢- خالد بن نايف الحياس - مشهد الاصلاح في المملكة العربية السعودية – مقال بمجلة آراء حول الخليج، عدد فبراير،٢٠٠٧م.

٣- إبراهيم محمد الحديثى – تطور تنظيم السلطات في المملكة العربية السعودية - الملتقى الدولي الأول حول" تنظيم السلطات في الدساتير العربية "المقام في جامعة عباس – لغرور – خنشلة،كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائرفي يومي الثلاثاء والأربعاء ٢٥-٢٦/ نوفمبر ٢٠١٣م الموافق ٢٣-١٤٣٥/١/٢٤هـ

٤- جريدة أم القرى

٥- سياسة عمر بن عبدالعزيز في سن الأنظمة ، د. عبالعزيز بن سطام آل سعود.ص ١١٠-١١١، مجلة الجمعية الفقهية السعودية ، عدد١٢، ١٤٣٣هـ

٦- حمود الضويحي– المجالس البلدية من مراقبة الأسواق إلى الشراكة في صنع القرار ، جريدة الرياض الالكترونية العدد(١٧٣٢٩) في٢٢صفر١٤٣٧هـ.

كتب

١- أ د. أحمد بن باز،النظام السياسي والدستوري للمملكة العربية السعودية ، ط الرابعة ، الرياض ، ١٤٣٣هـ ، مطابع الحميضي .

٢- ابن منظور، لسان العرب ٤٣٧/٤،دار الفكر للطباعة والنشر ،ط أولى ،بيروت ،١٤٠٤هـ.

٣- د. ربيع طاحوس القحطاني، تأثير القيم الاجتماعية على المشاركة في انتخابات المجالس البلدية دراسة ميدانية على عينة من المواطنين في مدينة الرياض ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، ٢٠١١م.

٤- سعود بن عبدالعزيز الرحيلي – أداء المجالس البلدية بمنطقة الرياض في الفترة الأولى (١٤٢٦هـ - ١٤٣٠هـ)جامعة الملك فيصل ، بحث تكميلي لدرجة الماجستير.

٥- د. شوكت عليان ،النظام السياسي في الإسلام ،مكتبة المتنبي ،ط الثانية ،١٤٣٢هـ.

٦- د. عبدالرحمن الزهراني ،مسيرة الشورى في المملكة العربية السعودية ، عام١٤١٩هـ ، مطبوعات مجلس الشورى.

٧- عبدالعزيز التويجري ،دور مجلس الوزراء في سن الأنظمة واللوائح في المملكة العربية السعودية ، ، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ١٤٣٠ هـ.

٨- عبدالله بن راشد السنيدي – مراحل تطور وتنظيم الإدارة الحكومية في المملكة العربية السعودية ولمحات من انجازاتها، ١٤٠٩هـ ، ط الأولى .

٩- عبدالوهاب خلاف ،السلطات الثلاث في الإسلام التشريع –القضاء – التنفيذ ،ط الثانية ،دار القلم للنشر والتوزيع ،الكويت ، ١٤٠٥هـ.

١٠- فوزي عبدالله العكش - الحكم المحلي والإدارة المحلية ، الأسس والتطبيقات ،الإمارات العربية المتحدة ، أبوظبي ، ط الثالثة ،١٤٠٣هـ.

١١- الفيروزأبادي ، المحيط ، ٥٦/٢ ،دار الفكر ، بيروت .

١٢- د.محمد المرزوقي، السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية ، ط الأولى ، مكتبة العبيكان،١٤٢٥هـ

١٣- ، مثيب مفلح السبيعي ،ضمانات نزاهة انتخابات المجالس البلدية وحريتها ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للقضاء ، ١٤٣٤هـ.
١٤- الشيخ مناع خليل القطان، وجوب تحكيم الشريعة الإسلامية، الرياض، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٥/١٩٨٥،.
١٥- المعجم الوسيط ٥١٨/١-٥١٩ مادة: (ش و ر)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
١٦- وصال العزاوي ،مبادئ السياسة العامة ، ط الأولى ، دار أسامة للنشر و التوزيع ،الأردن ،عمان،٢٠٠٣م .
١٧- يوسف الحسن – دراسات في الإدارة والحكم المحلي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٥م

الأنظمة

١- النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية .
٢- نظام مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية.
٣- نظام مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية القديم والحديث .
٤- نظام المجالس البلدية في المملكة العربية السعودية القديم والحديث بتعديلاتهما.
٥- النظام العام لأمانة العاصمة والبلديات في المملكة العربية السعودية.